في الواقع الاقتصادي

صحوة متأخرة

عباس الغالبي

لا يختلف اثنان على أن القرار الحكومي الذي أصدره رئيس الوزراء المالكي والقاضي بتوزيع ثلاث حصص تموينية على العوائل الفقيرة يعد صحوة متأخرة باتجاه إصلاح الوضع المعيشي والاقتصادي للعائلة العراقية، ولاسيما الفقيرة منها، حيث كنا نشير من خلال عملنا الصحفي اليومي إلى المشهد المتراجع المتلكئ الفوضوي للبطاقة التموينية، وما يرافق ذلك من حالات خطيرة للفساد المالي والإداري، وكنا ندعو الحكومة إلى ضرورة معالجة هذا الخلل الواضح واللافت للنظر، ولا أظن أن مجلس الوزراء لا يعلم بعدم وصول مفردات البطاقة التموينية كاملة إلى المستهلك ليس في منطقة معينة من العراق بل في المحافظات كافة، حيث كانت الحكومة غير مكترثة بما آلت إليه عملية التوزيع للبطاقة التموينية، ولم تعلن عن مثل هذه الإجراءات التي كان يفترض أن تعتمد منذ فترة طويلة، ولا نعلم ما المسوغات التي كانت عائقاً أمام عدم اعتماد بعض الإجراءات الكفيلة بمعالجة الخلل الواضح الذي أصاب المشهد التمويني.

ونود أن نشير في هذا الاتجاه إلى أن جميع الثورات والانتفاضات في العالم مبعثها الأساسي هو اقتصادي بامتياز، وقد تعطى الحكومات والأجهزة التنفيذية أكثر من فرصة لإثبات الوجود، إلا أن المشهد في العراق وعلى مر الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣، فأن وزارة التجارة فشلت فشلاً ذريعاً في جعل البطاقة التموينية بمحاورها المتعددة ترسو على بر الأمان، واتجهت إلى حالة من التخبط والوعود الفارغة، وسط تذمر المستهلكين ولاسيما من العوائل الفقيرة التي تعتمد اعتماداً كلياً على مفرداتها في توفير الأمن الغذائي.

ولكن الانتباهة المتأخرة لرئيس الوزراء بعد أن أخذت المكاسب السياسية مأخذها من الجهد الحكومي والبرلماني، وكانت البطاقة التموينية خلال الأربعة أعوام الماضية تعيش أسوء حالاتها، في وقت كنا نتابع عن كثب هذه المسيرة المتعثرة ورغم الدعوات المتعالية من قبل أوساط سياسية واجتماعية وإعلامية وأخرى خبيرة متخصصة، إلا أن الحكومة يظهر كانت لم تنتبه إلى حجم المعاناة التي تلقي بظلالها على السواد الأعظم من العراقيين ولاسيما ممن يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

ولكن بعد هذه الإجراءات الحكومية التي تصدرها رئيس الوزراء نوري المالكي، يبقى التساؤل الأهم، أليست هذه الإجراءات وغيرها من صلب عمل الأجهزة التنفيذية ولاسيما وزارة التجارة التي لم تضطلع بستراتيجية أهم من البطاقة التموينية في الوقت الحاضر، ولماذا تنسب هذه الإجراءات إلى رأس الحكومة.

نحن في الوقت الذي منا نمني النفس أن تطلق قبل تفاقم الأمور بهذا الشكل، نتمنى أن نعمل بشكل مؤسساتي وان نتجاوز جدلية الشخص الأوحد وان تربط الانجازات برأس الهرم الحكومي وكأننا في زمن الماضي القريب.

abbas.abbas80@yahoo.com

برلمانيون انتقدوا أداء التجارة في توزيع البطاقة التموينية

مصادر: المبادرة الزراعية لم تحقق أهدافها المتوخاة للارتقاء بالإنتاج

□ بغداد - النجف / متابعة المدى الاقتصادي- وكالات

أعلن رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة النجف هاشم الكرعاوي ان المبادرة الزراعية التي اعتمدت للنهوض بالواقع الزراعي ورفع مستوى معيشة الفلاحين لم تحقق أهدافها محذرا من حالة عزوف عن الزراعة قد يلجأ إليها الفلاحون في حال استمرت معاناته، فيما طالبت نقابة المهندسين الزراعيين في المحافظة بـ"اعادة النظر بالمبادرة" معتبرة أنها مطلب لكل الزراعيين.

وكانت الحكومة قد أطلقت في آب ٢٠٠٨ مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، وحددت سقفاً زمنياً مدته ١٠ أعوام لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وقال الكرعاوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "المبادرة لم تحقق الأهداف المرجوة منها خصوصا في عام ٢٠١٠ وبداية العام الحالي ولم تلبي طموح الفلاح الذي يكد ويشقى دون أن يحصد شيئاً".

وكان المدير التنفيذي للمبادرة الزراعية قد أعلن الشهر الماضي إن "المبالغ التي خصصت للمبادرة الزراعية على مدى السنوات الثلاث الماضية بلغت أكثر من ترليون و٥٠٠ مليار دينار".

وكانت وزارة الزراعة قد فرضت للمرة الأولى حظراً جزئياً على استيراد الخضار ابتداء من الأول من أيار/مايو من العام ٢٠٠٩ لحماية الإنتاج المحلي بعد مطالبة عدد من المزارعين والاقتصاديين بحماية السوق العراقية من المنافسة الأجنبية.

و أوضح الكرعاوي أن "اللجنة الزراعية في المجلس تناشد وزارة الزراعة اتخاذ الإجراءات الضرورية لرفع المعاناة عن الفلاحين للنهوض بالواقع الزراعي وإنهاء معاناة هذه الشريحة من المواطنين عبر منظومة متكاملة تنهض بمجال عملهم ويعود عليهم وعلى البلد بالفائدة".

وتشمل المبادرة دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق، إضافة إلى تخصيص صناديق إقراض متنوعة منها صندوق تنمية النخيل القائم منها والجديد، وصندوق تقنيات الري الحديثة، وصندوق الثروة الحيوانية، وصندوق لدعم المشاريع الإستراتيجية، فضلا عن صندوق إقراض صغار الفلاحين .

من جهته قال نقيب المهندسين الزراعيين في النجف علي النفخ: إن المبادرة الزراعية لم تلب طموح العاملين في القطاع الزراعي وتطويره لأنها احتوت العديد من الثغرات" موضحا أن "الضوابط التي اعتمدت عليها المبادرة لم تكن مدروسة بشكل جيد ففي موضوع التسليف وخاصة في الثروة الحيوانية لم تعد ضوابط تسيطر على آليتها".

وأشار النفخ إلى وجود حالات فساد، معتبرا أن الكشوفات التي تخرج على المشاريع الزراعية بإمكان أي مزارع أن يتلاعب بموجوداتها وينقلها من مكان لآخر" لافتا إلى أن "السلف المستلمة لم تعمل على استيراد أية ثروة حيوانية وفق ضوابط صحيحة".

وبين أن المجال الوحيد الذي شهد بعض التطور هو الزراعة المحمية لكنه أيضا لا يلبي الطموح".

مؤكدا على أن "إعادة النظر بالمبادرة الزراعية مطلب كل الزراعيين وكل العاملين في هذا القطاع".

يذكر أن القطاع الزراعي في العراق لم يحظ باهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة، بالرغم من وجود عوامل مشجعة بشرية ومناخية ومالية وفنية، وقد أدى هذا الإهمال إلى تدهور مستوى الإنتاج الزراعي المحلي، وتحول العراق من بلد زراعي منتج ومصدر، إلى بلد مستهلك ومستورد للمنتجات الزراعية على اختلافها من بلدان الجوار.

وعلى صعيد ذي صلة طالب أصحاب مشاريع تربية الأسماك بواسطة الأقفاص العائمة في محافظة واسط بضرورة شمولهم بقروض المبادرة الزراعية المولة من قبل الحكومة ، فيما أكدت مديرية زراعة واسط أن هناك حاجة فعلية لتلك القروض بهدف تطوير تلك المشاريع، مؤكدة على ضرورة وجود دراسة واقعية عن تلك المشاريع لمعرفة جدواها الاقتصادية كونها تجربة حديثة تم إطلاقها بالمحافظة مؤخراً.

وقال أحد أصحاب تلك المشاريع في قضاء الصويرة ويدعى أحمد الحسون لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الأقفاص العائمة هي تجربة جديدة تم اعتمادها من قبل بعض المزارعين المهتمين بتربية وتكثير الأسماك وحققت حتى الآن نتائج إيجابية فيما يتعلق بتكثير وتكبير الثروة السمكية إلى جانب مزاياها الأخرى المتعددة."

وأوضح "تبلغ مساحة القفص العائم المصنع محليا ٩٦ مترا مربعا، وهو مقسم إلى ستة أحواض، ويعتمد في تصنيع هذا النوع من الأقفاص على ألواح الفلين والألواح الحديدية، وفيه شباك حديدية ومعالف ميكانيكية وسلاسل حديدية لتثبيته على جوانب النهر".

وأشار إلى أن طريقة تصنيعه بسيطة وغير مكلفة مقارنة بتكلفة استيراده العالية .

وأضاف الحسون "نأمل من وزارة الزراعة شمول أصحاب هذه الأقفاص بقروض المبادرة الزراعية بهدف تطويرها والإكثار منها مما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة الثروة السمكية المحلية والاستغناء عن استيراد الأسماك المجمدة من الخارج والتي تختلف القيمة الغذائية لها مقارنة بالأسماك العراقية."

وذكر زميله أبو ناهض قال أن مشروع المبادرة الزراعية شمل العديد من القطاعات الزراعية ذات الشأن النباتي والحيواني ومنها مشاريع الأسماك الاعتيادية في وقت أصبحت مشاريع الأسماك بواسطة الأحواض العائمة بعدد كبير وتمول من قبل أصحابها."

وأضاف أن "هذه الأقفاص تتميز بالكثير من المزايا الجيدة، فالقفص يوفر المعدل الطبيعي من الأوكسجين إلى جانب التغذية المركزة ويقلل من حركة السمكة مما يساعد على نموها وزيادة وزنها".

وطالب لجنة المبادرة الزراعية "بشمول هذه الأقفاص بالقروض التي تمنحها تلك المبادرة."

وكانت الحكومة قد أطلقت عام مطلع ٢٠٠٨ مشروع المبادرة الزراعية التي حققت حتى الآن توزيع قروض مالية بين الفلاحين وصلت إلى ترليون و٦٨٠ ألف دينار شملت ٤٥ نشاطا زراعيا مختلفا.ويشير المتخصصون في تربية الأسماك إلى أن إنتاجية القفص الواحد تعادل إنتاجية ما بين ٤٠ – ٦٠ ألف دونم من حقول تربية الأسماك الأرضية لان هذا القفص يوفر المعدل الطبيعي من الأوكسجين إلى جانب التغذية المركزة ويقلل من حركة السمكة مما يساعد على نموها وزيادة وزنها.

وبين هؤلاء المربين أيضا أن التوسع في افتتاح الأقفاص العائمة مهم للحفاظ على البيئة النهرية لان مالك كل قفص سيحافظ على نظافة المنطقة النهرية المحيطة بقفصه.

من جانبه، ذكر مدير الزراعة في واسط، المهندس فائز جواد أن "تربية الأسماك بواسطة الأقفاص العائمة هي طريقة جديدة ابتكرها أصحاب حقول الأسماك من خلال نصب تلك الأقفاص في نهر دجلة شمال محافظة واسط"، مشيراً إلى أن "المؤشرات الأولية لهذه الطريقة تدل على أنها ذات جدوى اقتصادية مفيدة لكنها تحتاج دعما حكومياً لتوسيعها أكثر."

وقال لـ(آكانيوز) إن "مديرية زراعة محافظة واسط تؤكد أن هناك حاجة لدراسة قيمة القروض الممكن تقديمها لمربي الأسماك في حال وافقت وزارة الزراعة على شمول مربي الأسماك باستخدام الأقفاص العائمة بمبالغ الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي".

وأضاف أن "توسعا كبيرا شهدته المحافظة في استخدام هذا النوع من الأقفاص العائمة المصنعة محليا وان هذا التوسع بحاجة إلى الدعم من خلال القروض التي تسمح لأصحاب هذه المشاريع بشراء الأقفاص".

وقال "بدورنا فاتحنا وزارة الزراعة بخصوص إجازة الأقفاص العائمة ضمن المساحة المائية المنصوص عليها في القانون والذي يتحدد وفق محورين الأول يتعلق ببعد القفص عن إسالات الماء والثاني المساحة الفاصلة بين قفص وآخر".

ولفت جواد إلى أن "مديرية الزراعة بصدد إجراء لقاء موسع مع مستخدمي الأقفاص العائمة في المحافظة لغرض التداول في مواضيع تتعلق بالدعم المالي وتسهيل الإجراءات القانونية اللازمة لنصب هذه الأقفاص في مياه الأنهر".

إلى ذلك وصف برلماني وزارة التجارة ة بـ"المافيا" التي تسرق أموال الشعب العراقي بشكل منظم، معتبرا أن تحقيق مطلبي البطاقة التموينية والكهرباء من قبل الحكومة مقياس حقيقي لنجاحها خلال السنوات الأربع المقبلة.

وقال عضو مجلس النواب حبيب حمزة الطرفي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) أن وزارة التجارة عبارة عن مافيا ومجموعة لصوص تقوم بسرقة اموال الشعب العراقي بشكل منظم طيلة الاعوام الماضية مبيناً انه بعد أن احس اعضاء مجلس النواب بالأمر تم تشكيل لجنة تقصي الحقائق عن العقود التي أبرمتها الوزارة.

وأوضح الطرفي أن قوت المواطن العراقي خط احمر ولا تستطيع أية جهة أن تتجاوزه وتحقيق العمل الجيد بالبطاقة التموينية وتوفير الكهرباء سيكونان المقياس الحقيقي لنجاح الحكومة خلال الأربع سنوات المقبلة.

وتابع انه في حال تم اكتشاف أي حالة فساد في أي مكان سوف يفصل مهما كان منصبه في الدولة العراقية".

وحول تخصيص ١٥ ألف دينار لكل فرد لصرفها على المواطنين.

وبين الطرفي أن توفير مفردات البطاقة التموينية ضرورة من ملحة ومجلس النواب عازم على رسم كل الآليات المطلوبة وتوفير كل الإمكانات لتوفير البطاقة التموينية بمفرداتها الأساسية بطريقة سلسة ونوعية جيدة وقال الطرفي: نحن غير مستعدين أبداً عن التغاضي كنواب عن هذا المطلب الأساسي وسنقوم بمراقبة وزارة التجارة وكل الجهات المعنية بتوفير البطاقة التموينية ونحاسب بقسوة كل من لا يتفاعل بايجابية مع هذا المطلب.

وأضاف أن المبلغ زهيد وسوف ينفق المواطن العراقي أكثر منه لأجل الحصول على المواد الغذائية الأساسية، مشيرا إلى أن المبلغ يجب أن يضاعف بضع مرات كي يحصل المواطن العراقي على مفردات البطاقة التموينية التي ألغيت منه خلال الأعوام السابقة من حيث الكم والنوع.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أعلن عن تخصيص ١٥ ألف دينار لكل فرد عراقي عن مفردات البطاقة التموينية التي لم تصرف خلال الأعوام الماضية.

ويشهد الشارع العراقي تصاعدا في الانتقادات الموجهة لوزارة التجارة على خلفية النقص التدريجي في تسليم مواد البطاقة التموينية، فيما كان هناك مقترح من رئاسة مجلس الوزراء بتعويض المواطنين بمبالغ مالية شهرية عوضا عن النقص الحاصل بتلك المواد وقد يصل إلى ١٥ ألف دينار عراقي لكل مواطن.

ويرى مراقبون إن تخصيصات الموازنة لعام ٢٠١١ تظهر أن المبالغ المخصصة للبطاقة التموينية تبلغ ٣ مليارات دولار، وهو المبلغ نفسه في موازنة العام الماضي، وبالتالي فإن المعاناة ستستمر كون هذه التخصيصات غير كافية ولا تغطي احتياجات مفردات البطاقة التي يعتمد عليها الغالبية العظمى من السكان محدودي الدخل وما تحت خط الفقر.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد ذكر خلال مؤتمر صحفي عقد ببغداد الأحد، السادس من شباط/فبراير الجاري أن مجلس الوزراء يسعى لربط توزيع مفردات البطاقة التموينية واستيرادها بمجالس المحافظات بعد عجز الحكومة الاتحادية عن السيطرة عليها، مؤكدا على أن "مجالس المحافظات تمتلك القدرة على توفير مفردات البطاقة التموينية".

الكهرباء: الحكومة توافق على عدم استيفاء أجور ١٠٠٠ كيلو واط من العوائل

□ بغداد / وكالات

أعلنت وزارة الكهرباء عن أنها استحصلت موافقة رئاسة الوزراء على عدم استيفاء أجور ١٠٠٠ كيلو واط من الطاقة الكهربائية من العوائل العراقية وبأثر رجعي.

وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن مجلس الوزراء العراقي وافق اليوم على طلب وزارة الكهرباء بعدم استيفاء الأجور المترتبة عن ١٠٠٠ كيلو واط من الطاقة الكهربائية من كل عائلة عراقية وبأثر رجعي يبدأ في الأول من كانون الثاني الماضي.

وأوضح المدرس أن قرار مجلس الوزراء تضمن أيضا إعفاء ذوي الدخل المحدود ممن لا يزيد استهلاكه من الطاقة الكهربائية عن ألف كيلو واط شهرياً من تسديد أجور الطاقة الكهربائية.

وأوعز رئيس الحكومة نوري المالكي، بالتزامن مع التظاهرات في البلاد، بتوزيع مفردات البطاقة التموينية هذا الشهر بواقع ثلاث حصص بين العوائل المتعففة، وحصتين للأسر الاعتيادية.

وخرج متظاهرون عراقيون في العاصمة بغداد، ومحافظات القادسية والبصرة والأنبار وواسط خلال الأسبوع الماضي احتجاجا على تردي الخدمات وتراجع الواقع الأمني، ونقص ساعات تجهيز الكهرباء، وإيصال مفردات البطاقة التموينية بصورة منتظمة من دون انقطاع، وإيجاد حلول ناجعة للقضاء على البطالة.

وتنص المادة ٣٨ من الدستور العراقي على أن الاجتماع والرأي والتعبير والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية حق مشروع لكل المواطنين من دون تمييز.

مستشار: العراق يحتاج عشر موازنته لمشاريع الكهرباء

□ بغداد / وكالات

قال مستشار وزير الكهرباء عادل مهدي: أن الوزارة تحتاج عشر الموازنة السنوية للعام الحالي لسداد ديون وتمويل مشاريع جديدة للنهوض بقطاع الكهرباء من جديد.

وأضاف مهدي بحسب وكالة الصحافة الفرنسية : منذ العام المقبل وحتى ٢٠٣٠ ستحتاج الوزارة ٣,٨٥ مليار دولار سنويًا لإعادة بناء القطاع وتلبية الطلب المتنامي.

وأوضح مهدي نحن نطالب هذا العام بـ ٧,٥ مليار دولار لدفع ٢,٥ مليار دولار ديون قصيرة الأجل وتمويل مشاريع جديدة. معتبرا هذا العام هو حالة استثنائية بسبب الدين، لكن ابتداء من العام المقبل، سنحتاج ٣,٨٥ مليار على مدى السنوات الـ ٢٠ المقبلة لإعادة بناء القطاع ومواكبة الطلب الذي ينمو بنحو ١٠٪.

واكد أهمية إصلاح هذا القطاع الذي دمّر خلال غزو العراق في عام ٢٠٠٣ بقيادة الولايات المتحدة، وعقدين من الحرب والعقوبات التي سبقتها. وتشكل الأموال التي طلبتها الوزارة ٩٪ من مشروع موازنة هذا العام، التي بلغت ٨١,٨٦ مليار دولار، مع عجز قدره ١٣,٣ مليار دولار.

وشهد العراق الصيف الماضي تظاهرات غاضبة احتجاجا على نقص الكهرباء في عدد من مدن الجنوب مع ارتفاع درجات الحرارة إلى ٥٤ درجة مئوية أحيانا. كما تعاني المنازل والشركات في أنحاء العراق كافة انقطاعًا في التيار الكهربائي بصورة يومية، مما يدفعهم إلى الاعتماد على مولدات خاصة لتعويض النقص، في الوقت الذي تناضل فيه السلطات لتعزيز قدراتها. واشار مهدي الى إنه تلقى تأكيدات من رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي صرح بأن تحسين تأمين الكهرباء يشكل أولوية لحكومته، وأن الوزارة ستحصل على غالبية المبالغ التي تحتاجها.

وقال أن المالكي زار الوزارة الاسبوع الماضي وأكدت له إذا كنا نريد قطاع الكهرباء مبنيًا على نحو فعال، فعلى الحكومة أن تجعله من أولوياتها.

وأضاف أن المالكي وعد بأنه سيدعم مطالبنا التي علينا أن نعرضها على البرلمان. وأوضح أنه شرح للمالكي أيضًا أنه لا يوجد حل على المدى القصير للحصول على مزيد من الكهرباء، وأنه لا يمكن للعراقيين أن يتوقعوا تحسنًا قبل إنجاز المشاريع الجاري العمل بها في ٢٠١٣.

اقتصاديون: خمول الحكومة وفساد المقاولين فاقما أزمة السكن

□ بغداد / وكالات

أنحى عدد من الاقتصاديين باللائمة على كل من القطاعين العام والخاص بشأن أزمة السكن في العراق، مؤكدين أن المشاريع التي أعلن عنها ولم يتم تنفيذها كان لها الدور في تفاقم هذه الأزمة.

وقال الاكاديمي ميثم العيبي (للوكالة الإخبارية للإنباء): تقع مسؤولية ازمة السكن على عاتق القطاع الخاص، والدولة معاً فضلاً عن الشركات الاستثمارية، داعيا الوزارات إلى بناء وحدات سكنية لموظفيها.

وأضاف لعيبي: أن الجانب الإداري والمؤسساتي الذي تعاني منه الدولة جعل المشاريع حتى وان نفذت ستنفذ بطريقة عرجاء مشوهة.

من جهته أكد الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون: إن أزمة السكن لا تقع على عاتق الحكومة فقط، وإنما هناك جهات عدة تتحمل هذه المشكلة.وقال انطون: إن أزمة السكن تتحملها الوزارات والقطاع الخاص والمصارف العقارية التي لم تؤدي دورها بالشكل المطلوب، مشيراً إلى من واجب كل وزارة توزيع أراضي أو وحدات سكنية جاهزة لموظفيها وفق أقساط معينة، مبيناً: أن العراق في حالة تزايد سكاني مستمر قد يصل سنوياً إلى مئات الآلاف فيحتاج الى الف وحدة سكنية، وهناك تراكم كبير ولا تكفي جهود وزارة واحدة لابد من دعم القطاع الخاص واستثمار شركات كبيرة وعملاقة".

وبين انطون : ان القطاع الخاص رغم حاجة العراق له الا انه يحتاج الى مبالغ ضخمة ، اضافة الى انه يعمل بالمشاريع التي تكون طويلة الأجل

الى ذلك قال المتقاعد محمد عبدالله الذي كان يعمل قريبا من المشاريع في فترة الثمانينيات: منذ منتصف القرن الماضي لم تول الحكومات المتعاقبة اية اهمية لقطاع الاسكان ، ولم توفر خطط آنية ومستقبلية لسكن لائق للمواطن العراقي الذي كان وحتى الان بعيد عن اهتمام القادة السياسين ولم تكن الحلول سوى ترقيع للثوب البالي للخدمات التي تقدمها الحكومة..

واضاف : انصبت اهتمامات الحكومة بعيداً عن حاجات المواطن الى حيث الحروب مع الجيران التي استنزفت ميزانية العراق لدهور،نضف الى ذلك ان سلطة الاحتلال والحكومات المتعاقبة لم (تغامر) بتنشيط قطاع التشييد، وإعادة الحياة الى الشركات التي كانت اكتسبت خبرة في مجالات المقاولات والتي طالتها يد التخريب والسرقة وبقيت ملاكات هذه الشركات تمارس بطالتها ضمن خطة (التمويل الذاتي) السيئة والسبب ان هذه المؤسسات كانت تحمل صبغة النظام السابق على عناوينها، الى جانب ذلك لم يكن الاقراض العقاري فاعلاً بل اتجه الى ممارسة عمليات فساد كبيرة كما تؤكده هيئة النزاهة..

وتابع : ستبقى مشاريع الاسكان حبراً على الورق حتى يأتي الفرج من خلال بناء مدن جديدة تحمل كل مواصفات المدينة من توفير فرص العمل لساكنيها واعتماد الاسس العلمية في ربطها السريع طرقاً واتصالاً،بحيث نبتعد عن الازدحام السكاني في مراكز المدن .

ويذكر ان: خطة الوزارة للسنوات الخمس المقبلة وحسب ما مخصص لها ضمن ميزانية الدولة العامة تتضمن بناء ١٥ الف وحدة سكنية فقط من خلال بناء المجمعات السكنية في جميع محافظات البلاد عدا اقليم كردستان.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠